16 October 2014
Arabic

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون

اللجنة الأولى

البند ٩٦ (ب ب) من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل: المضي

قدا بمفاوضات نزع السلاح النووي

المتعددة الأطراف

أيرلندا، بيرو، سلوفينيا، سويسرا، شيلي، الفلبين، كوستاريكا، كولومبيا، ليختنشتاين،
مالطة، المكسيك، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا: مشروع قرار

المضي قدا بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٤٦/٦٨ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن المضي
قدا بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف بغية إيجاد عالم خال من الأسلحة
النوية والحفاظ عليه،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء ما يترتب على استعمال الأسلحة النووية بأي شكل
من الأشكال من آثار وخيمة في الحالة الإنسانية،

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير إلى الإعلان الصادر عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة، وهي أول دورة استثنائية مكرسة لترع السلاح^(١)، الذي ينص، في جملة أمور، على أن لجميع شعوب العالم مصلحة حيوية في نجاح مفاوضات نزع السلاح، وأن لجميع الدول الحق في المشاركة في مفاوضات نزع السلاح،

وإذ تعيد تأكيد دور مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح ومهامهما، الوارد بيانهما في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة^(٢)،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٣) الذي ينص في جملة أمور على وجوب تقاسم أمم العالم مسؤولية إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي والتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين وضرورة الاضطلاع بهذه المسؤولية على أساس تعدد الأطراف ووجوب اضطلاع الأمم المتحدة، بوصفها أكثر المنظمات عالمية وتمثيلاً في العالم، بدور مركزي في هذا الصدد،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل كفالة إحراز تقدم في مجال نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف وبدعم الأمين العام لتلك الجهود، وإذ تلاحظ في هذا الصدد مقترح الأمين العام ذا النقاط الخمس المتعلق بترع السلاح النووي،

وإذ تشير إلى النتائج، بما في ذلك نقاط العمل، التي تمخض عنها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠^(٤)،

وإذ تعيد تأكيد الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح ومنع الانتشار، وتصميماً منها على تعزيز تعددية الأطراف بوصفها سبيلاً أساسياً للمضي قدماً بالمفاوضات المتعلقة بتنظيم التسليح ونزع السلاح،

وإذ تسلم بأن مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف التي تجرى في إطار الأمم المتحدة لم تسفر عن نتائج ملموسة منذ أكثر من عقد من الزمان،

(١) القرار د/١٠-٢، الجزء الثاني.

(٢) المرجع نفسه، الجزء الرابع.

(٣) القرار ٢/٥٥.

(٤) مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠، الوثيقة الختامية، المجلدات الأول إلى الثالث (NPT/CONF.2010/50 (Vols. I-III)).

وإذ تسلم أيضا بأن هناك اهتماما سياسيا متزايدا بمسائل نزع السلاح ومنع الانتشار وبأن المناخ السياسي الدولي أصبح مؤاتيا بقدر أكبر لتشجيع نزع السلاح على صعيد متعدد الأطراف والمضي قدما في تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية،

وإذ ترحب بالاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ عملا بقرارها ٣٩/٦٧ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ الذي أكد رغبة المجتمع الدولي في إحراز تقدم في هذا المجال، وتشير إلى قرارها ٣٢/٦٨ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في إطار متابعة نتائج هذا الاجتماع،

وإذ ترحب أيضا بالتقرير الصادر عن أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية،^(٥) الذي أنشأته الجمعية العامة بموجب قرارها ٥٦/٦٧ واجتمع عام ٢٠١٣، وهو تقرير يتضمن المناقشات التي أجريت والمقترحات التي قدمت خلال مداواته المعقودة للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه،

وإذ تشدد على أهمية إحراز تقدم جوهري بشأن المسائل ذات الأولوية في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار والضرورة الملحة لذلك،

وإذ تسلم بأهمية الإسهام الذي يقدمه المجتمع المدني في سياق عمليات نزع السلاح ومنع الانتشار والحد من الأسلحة المتعددة الأطراف،

وإذ تضع في اعتبارها المادة ١١ من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بمهام الجمعية العامة وسلطاتها التي تخولها النظر في أمور منها ما يتصل بترع السلاح وتقديم توصيات في هذا الصدد،

١ - ترحب بتقرير الأمين العام^(٦) الذي يتضمن آراء الدول الأعضاء فيما يتعلق بسبل المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، بما يشمل الخطوات التي اتخذتها الدول الأعضاء بالفعل تحقيقا لتلك الغاية، وتطلب إلى الأمين العام أن يحيل ذلك التقرير إلى مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح للنظر فيه؛

(٥) A/68/514.

(٦) A/69/154.

- ٢ - تقر بأهمية ما تقدمه المنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والبحوث من مساهمات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، على نحو ما تبين في سياق أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية؛
- ٣ - تشدد على أن الهدف العالمي من المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف لا يزال يتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، وتشدد أيضاً على أهمية التصدي للمسائل ذات الصلة بالأسلحة النووية بصورة شاملة تحاورية بناءً من أجل النهوض بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف؛
- ٤ - تهيب بجميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني مواصلة المناقشات التي تجريها هيئات الأمم المتحدة المعنية بمسائل نزع السلاح والسلام والأمن بشأن سبل المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، واضعة في اعتبارها تقرير الفريق العامل والمقترحات الواردة فيه، وكذلك التقرير المقدم من الأمين العام عملاً بالقرار ٤٦/٦٨؛
- ٥ - تشجع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني على أخذ تقرير الفريق العامل وما يتضمنه من مقترحات في الاعتبار، وكذلك التقرير المقدم من الأمين العام عملاً بالقرار ٤٦/٦٨، في سياق المناقشات التي تجريها محافل أخرى للتصدي للمسائل الإنسانية والمسائل المتعلقة بالصحة وحقوق الإنسان والبيئة والتنمية؛
- ٦ - تقرر أن تجري في دورتها السبعين استعراضاً للتقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، وأن تقيّم جميع الجهود المبذولة في هذا الشأن، وأن تستطلع مزيداً من الخيارات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، بالاستعانة بجهات منها الفريق العامل إذا لزم الأمر؛
- ٧ - تعيد تأكيد الضرورة الملحة لإحراز تقدم كبير في مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، وترحب ببذل مزيد من الجهود في هذا الصدد؛
- ٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها السبعين البند الفرعي المعنون "المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف" في إطار البند المعنون "نزع السلاح العام الكامل".